السلع الرمضانية تملأ الاسواق .

من وسط كومة كبيرة من البضائع والسلع في احد المخازن التجارية الواسعة في منطقة الصياح بصنعاء ، تساءل محمود العماري عن المستهلكين والركود الكبير الذي تمر به الأسواق منذ فترة في رده على استفساراتنا حول استعداداتهم للموسم التجاري الرمضاني ومدى توفر السلع والمنتجات الغذائية .
يؤكد هذا المشرف التجاري أن الأسواق مستقرة والسلع متوفرة منذ فترة طويلة وليس هناك أزمة لأن القوة الشرائية على حد تعبيره ضعيفة ومقلقة.

ضعف القوة الشرائية يرعب التجار

تحقيق / محمد راجح

لاتزال الحركة التجارية منخفضة في الأسواق مع اقتراب الموسم التجاري الرمضاني الذي يبدأ عادة بالانتعاش منذ مطلع شهر شعبان .
وتفيد تأكيدات رسمية بأن الأوضاع مطمئنة والمواد الغذائية الأساسية متوفرة وتتدفق بانسيابية وبشكل طبيعي إلى مختلف الأسواق بمحافظات الجمهورية .
وطبقا لبيانات واحصائيات تجارية حديثة فإن كميات القمح الواصلة عبر موانئ عدن والحديدة والصليف خلال الربع الأول من العام الجاري 2014م بلغت 939 ألفاً و 645 طناً، بالإضافة إلى سبعة آلاف و903 أطنان من الدقيق.
كما بلغت كميات السكر الواصلة خلال نفس الفترة 152 ألفاً و750 طناً ، وكذا 112 ألفاً و 721 طناً من الأرز ، و34 ألفاً و435 طناً من الزيوت ، فيما بلغت كميات الحليب الواصلة 16 ألفاً و741 طناً.
وترتبط الحركة التجارية خلال الفترة الراهنة بمدى توفر السيولة لدى المواطنين والأسر التي تنتظر نهاية شهر يونيو الحالي للحصول على السيولة اللازمة التي تمكنها من تلبية احتياجاتها الرمضانية من السلع الغذائية والاستهلاكية وبالتالي انتعاش الأسواق التي تمر بحالة سكون والذي يصفه الكثير من المتعاملين والمتعهدين التجاريين في الأسواق بأنه مؤشر سلبي على انخفاض القوة الشرائية وضعف الحركة التجارية

انتباه

يلاحظ في جولة ميدانية على الأسواق تدشين بعض القطاعات والمحلات التجارية لاستعداداتها للموسم الاستهلاكي الرمضاني بتوفير بعض السلع والمواد مثل التمور والزيوت والحلويات والمكسرات والمشروبات والعديد من المواد الغذائية والاستهلاكية المطلوبة أكثر في رمضان .
ويؤكد العديد من التجار أن ما يجري عبارة عن جس نبض السوق والمستهلكين ولفت انتباههم للموسم التجاري الرمضاني وما يحتاجه من مواد ومتطلبات عليهم تلبيتها.
ويوضح سعد القيسي متعهد تجاري أن السيولة منخفضة في السوق وهذا ما يجعل عملية التوزيع بطيئة للغاية خلال الفترة الراهنة .
ويشير إلى أن هناك استعداداً تجارياً كبيراً والمخازن ممتلئة بالبضائع استعداداً لموسم رمضان التجاري لكن ارتفاع الحركة يعتمد على وضعية السوق والإقبال عليها وخلق حركة تجارية تؤدي الى تدفق السلع والبضائع بكميات تلبي الاحتياج الطارئ في الاسواق.

تخوفات

تبرز تخوفات مقلقة من ناحية ما تعيشه البلد من أزمة طاحنة في المشتقات النفطية التي قد تؤثر على وضعية الأسواق وإحداث اختلالات تؤدي الى اختفاء بعض السلع الأكثر طلباً مع الاقتراب من شهر رمضان ورفع أسعارها بصورة مضاعفة .
يعزز أمجد سيف متخصص في التسويق التجاري هذا التخوف الذي قد يستغل من ناحية تراجع الانتاج ووضعية النقل الخاص بالبضائع والسلع نتيجة أزمة المشتقات النفطية والذي قد يستغله البعض لممارسة الاحتكار ورفع الأسعار.
لكن هذا الأمر بحسب أمجد قد يصطدم بالأوضاع الراهنة في السوق المحلية لأن الأزمة لا تؤثر فقط على القطاعات التجارية بل على أغلب فئات المجتمع وخصوصا على ميزانية الأسر بشكل عام.
ويقول إن الأسواق لن تشهد أي اضطرابات في هذا الموسم التجاري مثل ما كان يحصل كل عام خلال السنوات القليلة الماضية ، مع حصول اختناقات كبيرة في مستوى العرض والطلب والتحكم التجاري بتدفق السلع وهيجان الأسعار بصورة مبالغ فيها في أغلب الأحيان .
ويرى بأن السبب الرئيسي في ذلك يعود لاستقرار الأسواق العالمية وخصوصاً البلدان الرئيسية التي تعتمد عليها مختلف الأسواق العالمية في تلبية احتياجاتها من السلع والبضائع ، بالإضافة الى انخفاض المستوى المعيشي للمواطنين وتأثيره على انخفاض القوة الشرائية.
ويشدد على أن هناك استقراراً في الاقتصاد العالمي هذا العام بخلاف الأعوام الماضية التي شهد فيها أزمة طاحنة استمرت تبعاتها من عام لآخر وكانت الدول النامية مثل اليمن أكبر المتضررين في الجانب التجاري والاستثماري وعملية الامداد بالسلع والمواد الغذائية وارتفاع أسعارها بشكل لافت .

استقرار

بخصوص الأسعار يؤكد ماهر العباسي تاجر عدم وجود أي ارتفاعات سعرية في الأسواق ، لأن الحركة بطيئة وراكدة ، والأسواق متشبعة بالسلع وهناك منافسة شديدة في القطاع التجاري خلقت هذا العام نوع من الاستقرار في الأسعار .
ويقول : من أسباب استقرار الأسعار انخفاض القوة الشرائية واكتفاء المواطنين بالقوت الضروري والابتعاد عن الكماليات والمواد الاستهلاكية التي ليست هناك حاجة لها ، أيضاً استقرار أسعار الصرف وثبات سعر صرف الدولار عند مستوى محدد منذ فترة وتوفر العملة الصعبة في السوق المحلية ساهم كل ذلك في إيجاد تأمين كاف من السلع والبضائع وتوفرها بشكل مستمر وايضاً بأسعار مناسبة خلق استقراراً ملحوظاً في الأسعار .
من جانبه يؤكد عبدالله المعمري استعدادهم التام لتوفير مختلف السلع التي يريدها المواطن من حبوب ومواد غذائية واستهلاكية وبأسعار مناسبة ، حيث لم يطرأ أي تغيير في حركة الأسعار منذ فترة طويلة .
ويستبعد حدوث أي ارتفاعات في الأسعار لأن هناك مخزوناً كافياً من المواد والاحتياجات الضرورية وهناك ركود ساعد على فرض أسعار مناسبة وثابتة باستثناء بعض المنتجات الخاضعة لعوامل وظروف الأسواق الخارجية التي يتم الاستيراد منها الى السوق المحلية.

خدمات

يدعو خبراء الى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير السلع بكميات كافية وبأسعار مناسبة لتلبية احتياجات شهر رمضان المبارك .
ويشدد الخبير التسويقي أمجد سيف على ضرورة ان يتحلى الجميع بأخلاقيات العمل خصوصاً مع زيادة الطلب الذي يسبق عادة دخول الشهر الفضيل ،بالإضافة إلى تحسين جودة ومستوى الاستيراد بصورة عامة.
ويتطرق امجد إلى نقطة هامة تتمثل في أهمية إيجاد بيئة قوية وصلبة تدعم إقامة شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص.
ويؤكد على ضرورة تحلي القطاع الخاص بالمسئولية الضرورية في مثل هذه المواسم التجارية التي تشهد إقبالا كثيفاً على الأسواق ، بحيث يتجنبو جلب سلع ومواد غذائية واستهلاكية غير صالحة للاستخدام أو لم يتبقى على صلاحيتها سوى فترة بسيطة لا تزيد على أكثر من شهر .
ويقول إن البعض يذهب لاستيراد مواد غذائية لم يتبق على الانتهاء من صلاحيتها سوى فترة بسيطة وبيعها في السوق المحلية لأن أسعارها رخيصة وهي إشكالية تبرز أكثر مع قدوم شهر رمضان وارتفاع نهم الاستهلاك .

تحذيرات

من هوس الشراء الوهمي و التبذير!!

استطلاع /عبدالله الخولاني

* تتكرر الحكاية في كل عام فمع بدئ العد التنازلي لاستقبال شهر رمضان تنهار غالبية ميزانيات الأسر اليمنية ويخرج البعض مثقلين بالديون والتزامات مالية وكأن هذا الشهر للأكل والشرب، حيث الإقبال الشديد على شراء المواد الغذائية بمختلف الأصناف والألوان بمعدل شراء مرتفع وغير مدروس ومخرجات تكدس حجما كبيراً من هذه الأصناف نهاية الشهر وينتهي استعمالها فيكون مصيرها إلى النفايات لكن الوضع يختلف كليا هذا العام فالمواطن اليمني يشكو الفقر وعدم توفر السيولة نتيجة الوضع الاقتصادي وهو ما القى بضلاله السلبية على القوة الشرائية لغالبية الأسر اليمنية.
تشهد الاسواق المحلية خلال هذه الأيام تحضيرات واستعدادات مبكرة لاستقبال شهر رمضان المبارك، حيث وفرت المحال والمراكز التجارية ، المواد الغذائية الاساسية والرمضانية المختلفة من (مكرونات – وجيليهات وارز وسكر ومكسرات رمضانية وتمر) بكميات كافية ولذا بداء عدد قليل من المواطنين الميسورين الإعداد مبكرا لشهر رمضان لكن خبراء الاقتصاد يحذرون من الحماس والعاطفة التي تترافق مع هذه المناسبة الدينية الهامة التي تدفع الكثير من المواطنين للعيش في حالة من هوس الشراء والتبذير، فالجميع يشتري ويتفنن في شراء ما هو ضروري ومهم وما هو غير ضروري، وقد لا تكون مناسبة اقتراب الشهر الفضيل السبب الوحيد وراء اكتظاظ الأسواق بالمشترين، بل قد تكون هناك دوافع أخرى للشراء والإسراف المبالغ فيه ليس في رمضان فحسب بل وخلال الأيام العادية عموما.

التسوق الحديث

* فوفقاً لخبير التسويق محمد السهيلي-فإن من أسباب هوس الشراء هو أن الأسواق والمجمعات التجارية اليوم تحولت لمكان شامل تتوفر فيه كافة سبل التسوق بالراحة والتي تغري المستهلكين لشراء المزيد، كما أن التخفيضات التي تعلن عنها المحلات التجارية – كما يذكر السهيلي - ماهي إلا حيلة لبعض المحلات للمتسوق لأن يصرف.
يوجّه الاتهام في مجتمعنا في الغالب إلى المرأة لأنها في الغالب أيضاً هي من تقوم بمهام شراء احتياجات المنزل سواء لشهر رمضان أو للأيام العادية، وقد لا يقتصر شراؤها على الأطعمة بل يمتد لشراء الأدوات والألبسة وغيرها، خاصة وأن شهر رمضان تتبعه مناسبة دينية وسعيدة على المسلمين هي عيد الفطر السعيد، وذلك يعني المزيد والمزيد من الشراء، وفي حال كانت الأسرة من محدودي الدخل فإنها تظل تعاني إلى حد كبير إذا ما انساقت لحمى الشراء أو أسيرة أغراء التسوق كحال غيرها من الأسر محدودة أو ميسورة الحال وهذا ما قد يوقعها في شباك الاستدانة.

اقبال غير معقول

* يعبر محمد الصبري –الموظف الحكومي عن انزعاجه من الإقبال غير المعقول في الشراء وانتشاره على مستوى جميع الأسر، وضخ السيولة الكبيرة في قطاع التجزئة من اجل شراء الاحتياجات من السلع والمواد الغذائية بطريقة غير سليمة حيث إن هذا التوجه من قبل الأسر يحتاج إلى التوعية بالمقدار الأنسب وتقنين الاستهلاك إلى الحد المعقول والكافي، مشيرا إلى أن متوسط المصروف الغذائي للأسر في شهر رمضان المبارك يوازي مصاريف ثلاثة أشهر بسبب قلة الوعي.
وغالبا ما تبدأ استعدادات الأهالي لهذا الشهر عبر شراء السلع والمواد الغذائية، ولعل ذلك ما يفسر الزحمة المفرحة التي تحصل وعلى غير العادة في السوق المحلية ، فالجميع يشتري ويشتري ويخزن فمعظم المواطنين يعكفون على شراء السلع بطريقة قد تكون عاطفية وحماسية استعداداً لشهر رمضان، وفي خضم حمى الشراء تغيب عن إذهان الكثيرين الوعي اللازم عند الشراء، إذ لا يفرقون بين ما هو ضروري وما هو غير ضروري، بل وقد يكون هاجس الخشية من نفاد السلع من عوامل الحماس في تكديس العديد من الأطعمة في المنازل دون استخدامها فعلا لينتهي المطاف إلى انتهاء فترة صلاحيتها ورميها في أقرب سلة للمهملات!

عادات سيئة

* وحول العادات الغذائية التي يجب أن يتجنبها المستهلكون خلال الشهر الفضيل، يقول مدير عام حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة محمود النقيب إن هناك العديد من العادات السيئة التي يمارسها الناس في هذا الشهر، ومنها شراء السلع التي هم في غير حاجة لها، أو شرائها زيادة عن حاجتهم، ولذلك يجب أن يكون المستهلك على قدر من التوازن والاعتدال، كما أن عليه التفكير قبل شراء أية سلعة ومدى حاجته لها. كذلك يتوجب عليه التفكير في سلوكيات الشراء الخاطئة التي مارسها خلال شهر رمضان الماضي وكيف يتجنبها خلال هذا العام.

نائب رئيس الغرفة التجار

الاندفاع الاس

لقاء / أمين الجرموزي

أكد نائب رئيس الغرفة التجارية م والمواد الغذائية بمواصفات عالية ال
وأضاف محمد صلاح في حديث مع " في أعقد الأزمات والظروف الاستثن السلع بهدف تخزينها في البيوت الأسعار .
ودعا صلاح أجهزة ومؤسسات الدو الاستقرار السعري للمنتجات والس والاحتياجات الرمضانية من المنافذ ال

*** ما مدى جاهزية الأسواق اليمنية من السلع والاحتياجات المعيشية لشهر رمضان المبارك ؟**
- أولا: أسمح لي أن أزف عبر صحيفتكم الغراء أرق التهاني وأطيب التبريكات لأبناء شعبنا اليمني والأمة العربية والإسلامية بمناسبة اقتراب حلول شهر رمضان المبارك ضيفاً كريماً معطاءً على كل مسلم .. وبهذه المناسبة الدينية الغالية نطمئن المجتمع الاستهلاكي اليمني بأن رجال الأعمال المستوردين يعملون منذ وقت مبكر على تأمين السوق المحلية بكافة الاحتياجات الرمضانية من السلع والمواد الغذائية, ومن خلال المعلومات والبيانات التي تصلنا نؤكد لجمهور المستهلكين أنه تم تأمين السوق بهذه الاحتياجات الرمضانية بمواصفات عالية الجودة وحجم العرض يفرض بيعها بأسعار مناسبة للقوة الشرائية لمجتمعنا اليمني الذي يعتبر من أقل مستويات دخل الفرد على مستوى العالم .

تغطية

* وهل سيغطي ذلك احتياجات المواطنين ؟
- نعم , لاشك في أنه سيغطي هذه الاحتياجات بحكم الخبرة الطويلة لدى القطاع التجاري اليمني بحجم وأنواع هذه الاحتياجات ونسبة الطلب الاستهلاكي لكل نوع منها, والمشهد التاريخي لهذه الحالة يؤكد نجاح القطاع الخاص في تغطية هذه الاحتياجات بشكل مستمر حتى في أصعب وأعقد الأزمات والظروف الاستثنائية التي عاشتها بلادنا, وكل ما نتخوف منه هو الاندفاع الاستهلاكي الكبير في طلب هذه أو تلك من السلع ليس بهدف سد هذه الاحتياجات بل بهدف تخزينها في البيوت .وهو الأمر الذي يترتب عليه مخاطر تناقص حجم العرض أمام حجم الطلب وبالتالي ترتفع الأسعار.ونأمل من أجهزة ومؤسسات الدولة ذات العلاقة التعاون معنا في توفير الاستقرار الاقتصادي وحفظ الاستقرار السعري وذلك من خلال تسهيل معاملات وإجراءات تخليص هذه الواردات السلعية والاحتياجات الرمضانية من المنافذ الجمركية وتأمين وصولها إلى أهدافها التسويقية في محافظات الجمهورية .

إقبال

*** برأيك ما هي أكثر الاحتياجات التي يُقبل عليها المواطنون خلال شهر رمضان ؟**

اقتصاديون : المواطن اليمني يعاني من انعدام الس

استطلاع/ حسن شرف الدين

الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه اليمن ألقى بتأثيراته السلبية هذه الأيام على السوق المحلية والقوة الشرائية للمواطن اليمني الذي سيكتفي هذا العام بشراء القليل من السلع الغذائية والمنتجات الرمضانية تماشياً مع إمكانياته المادية التي تعيش أسوأ أيامها, فكثير من أرباب الأسر يشكون من البطالة والفقر .

البداية كانت من الباحث الاقتصادي مرزوق عبدالودود –المدير التنفيذي لمركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي قال: يبدو أن هذا العام يختلف عن الأعوام الماضية بسبب طول واستمرار أزمة المشتقات النفطية على مدى شهرين متتالين.. بالإضافة إلى أنه أكثر من 50% من الشعب اليمني لا يحصلون على الغذاء الكافي بسبب الأحداث والأزمات السياسية والتي انعكست على الجانب الاقتصادي للمواطن.. هناك مؤشرات اقتصادية منها ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقارب 44%، كذلك الركود الطبقي الذي أصاب السوق اليمنية من خلال انخفاض الطلب على السلع والخدمات على مدى الثلاثة الأعوام الماضية، وهذا له انعكاسات على المستهلك اليمني ومجمل النشاط الاقتصادي اليمني الذي يشهد انخفاضا ملحوظا.. وهذا ربما ينعكس بضلاله على الأوضاع الاقتصادية في السوق اليمنية والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وهذا يعني انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
وأضاف عبدالودود: كل عام في رمضان ترتفع أسعار السلع خصوصا السلع الضرورية، ويجب على الجهات المختصة رقابة الأسواق من حيث استقرار الأسعار.. وكذلك الحد من السلع الرديئة وقريبة الانتهاء من الصلاحية والتي تباع في الأسواق اليمنية.. ونتيجة لضعف الوعي الاستهلاكي والغذائي إلى جانب ضعف القدرة الشرائية وغيرها من العوامل تجعل المواطن يشتري مثل هذه السلع.. وعلى الجهات المختصة عمل برنامج رقابي للأسعار.. ويلزم على وزارة الصناعة ممثلة بالهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وغيرها من الجهات المختصة النزول الميداني إلى الأسواق ومراقبة السلع التي تباع.
أما المراقب الاقتصادي عبدالرحمن القوسي فيقول: إن عرض الأسواق لهذا العام سيكون غير ملفت لأن الطلب من المستهلكين تحميه القدرة الشرائية ولأن النشاط الاقتصادي والخدمي هابط فبالتالي سيكون عرض الأسواق لهذا العام ضعيفا وغير نشط بسبب قلة مصادر دخل غالبية المواطنين ما يؤدي إلى ضعف الطلب على كل ما هو معروض بالأسواق.
وأضاف القوسي: تأتي استعدادات الأسواق اليمنية لشهر رمضان استعدادات تقليدية كما تعود عليه اليمنيون والذي يأتي بأجواء روحانية مبتهجة يتخللها الأمل والتفاؤل والتسامح.. لكن للأسف فمنذ سنوات تراجع هذا الاستعداد ونلمس أن بعضا من الآمال لعل وعسى تتحسن الأحوال الأمنية والمعيشية هذا العام, ناهيك عن ما يعانيه الغالبية من قساوة المعيشة في ظل غلاء الأسعار المتزايد والذي لا يطيقه البسطاء فما بالك في غياب الاحتياجات الإنسانية اليومية الأساسية والخدماتية كانقطاع المياه والكهرباء، وما لها من أثر على كل شيء وخاصة مع إطلالة الصيف الحار